العلاقات الفرنسية –العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي

Franco-Ottoman Relations in the Nineteenth Century

أ.م.د رامي الضللي **أ.م.د ابراهيم علاء الدين**

جامعة دمشق **جامعة اللاذقية**

اولا: المقدمة

إشكالية البحث:

أهمية البحث

منهج البحث

ثانيا: الفصل الاول:

اولا: الأطماع الفرنسية في أملاك الدولة العثمانية:

1- **الحملة الفرنسية على مصر والشام (1798-1801م):**

2- **الثورة اليونانية وموقف فرنسا منها:**

3- **الاحتلال الفرنسي للجزائر**

أ- المساعي السياسية

ب-**المساعي العسكرية للدولة العثمانية:**

ثالثاً: الفصل الثاني: الوقوف مع القوى المعادية للدولة العثمانية:

اولا: مسار التحالف في العلاقات الفرنسية– العثمانية:

1- حرب القرم (1853-1856م):

2- العلاقات الاقتصادية بين العثمانيين وفرنسا:

الخاتمة:

مصادر ومراجع البحث

الملخص

تُمثّل العلاقات الفرنسية – العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي أنموذجاً حيّاً لتقاطع المصالح الدولية، وتداخل القوى الكبرى في محيطٍ إقليمي تتآكل فيه الإمبراطورية العثمانية تدريجياً، وتنهض فيه القوى الاستعمارية الأوروبية بقوة دفع صناعي وسياسي هائل. في هذا السياق، تأتي فرنسا كقوة استعمارية تسعى بجد لمد نفوذها إلى أراضي الدولة العثمانية، مستغلة حالة التدهور السياسي والعسكري التي كانت تعاني منها السلطنة، لتبني سياسة خارجية مزدوجة: صداقة وتحالف حيناً، وخصومة واعتداء حيناً آخر.

بدأت بوادر هذا التنافر الحاد مع الحملة الفرنسية على مصر والشام (1798-1801م) بقيادة نابليون بونابرت، التي لم تكن مجرد حملة عسكرية، بل مشروعاً استعمارياً متكاملاً استهدف تأسيس وجود فرنسي دائم في المشرق.

وفي الجانب الاقتصادي، أحكمت فرنسا نفوذها على الأسواق العثمانية من خلال الامتيازات التجارية والمعاهدات القديمة، مما جعل اقتصاد الدولة العثمانية مرتهناً إلى حدٍّ بعيد للبضائع الأوروبية، وعاجزاً عن المنافسة بسبب تأخره الصناعي واعتماده على الحرف التقليدية. فكانت الأسواق العثمانية تمتلئ بالمنتجات الفرنسية التي ساهمت في القضاء على الصناعات المحلية، لتتحول العلاقة إلى تبعية اقتصادية واضحة.

وهكذا، شكلت العلاقات الفرنسية – العثمانية أنموذجاً مركباً من التنافس والهيمنة والتعاون المؤقت، عززت فيه فرنسا موقعها كقوة استعمارية صاعدة، وجسدت فيه الدولة العثمانية ملامح الإمبراطوريات التقليدية أمام زحف الحداثة الأوروبية.

Franco-Ottoman Relations in the Nineteenth Century

Summary

French-Ottoman relations during the nineteenth century represent a vivid example of the intersection of international interests and the interplay of major powers in a regional context in which the Ottoman Empire was gradually eroding and European colonial powers were rising with tremendous industrial and political momentum. In this context, France emerged as a colonial power striving to extend its influence into the Ottoman Empire, exploiting the political and military decline the Sultanate was experiencing to adopt a dual foreign policy: friendship and alliance at times, and hostility and aggression at other times.

The beginnings of this sharp discord began with the French campaign in Egypt and the Levant (1798-1801), led by Napoleon Bonaparte. This campaign was not merely a military campaign, but rather a comprehensive colonial project aimed at establishing a permanent French presence in the Levant.

Economically, France tightened its grip on Ottoman markets through trade privileges and old treaties, rendering the Ottoman economy largely dependent on European goods and unable to compete due to its industrial backwardness and reliance on traditional crafts. Ottoman markets were filled with French products, which contributed to the elimination of local industries, transforming the relationship into a clear economic dependency.

Thus, Franco-Ottoman relations formed a complex model of competition, dominance, and temporary cooperation, in which France strengthened its position as a rising colonial power, and the Ottoman Empire embodied the features of traditional empires in the face of the advance of European modernity.

المقدمة:

يعد موضوع العلاقات الفرنسية– العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي من الموضوعات الهامة، إذ كان من الضـروري دراسـتها والبحث في خفاياها، حيث شـهدت تلك المرحلة تطورات سـياسـية واقتصـادية واسـعة النطاق، في القارة الأوروبية، فمن الناحية السـياسـية اندلعت الثورة الفرنسـية في أواخر القرن الثامن عشـر الميلادي عام١٧٨٩م، وقادت إلى تغييرات واسـعة في الخارطة السـياسـية لأوروبا، وكان لمبادئ الثورة الفرنسـية في العدل والحرية والمسـاواة، دورٌ في صياغة العلاقات الخارجية للدولة الفرنسية، لكنها استمرت في سياستها الاستعمارية، التي تمثلت في التوسع والسيطرة على حساب أراضـي الدول الأخرى وممتلكاتها، في الوقت الذي شـهدت فيه الإمبراطورية العثمانية تراجعاً في قوتها العسكرية، وأصبحت محط أطماع القوى الأوروبية الكبرى، فكان التنافس على أشده بين تلك القوى للسيطرة عليها.

كما شهد القرن التاسع عشر الميلادي النهضة الاقتصادية العالمية، بدوره أدى إلى التنافس بين القوى الأوروبية عامةً وفرنسـا وبريطانيا خاصـةً للسـيطرة على المناطق، بهدف تأسـيس مسـتعمرات لها تكون مراكزاً لتصـريف الفائض من منتجاتها الصـناعية، وكانت أملاك الدولة العثمانية هدفاً أساسياً للقوى الغربية لفرض سيطرتها عليها، ومن هذا المنطلق فقد شهدت العلاقات العثمانية– الفرنسـية في فترة البحث تطورات سـياسـية وعسـكرية واقتصـادية كبيرة، كان لا بد من دراستها، وتسليط الضوء عليها.

- **إشـكالية البحث:** كانت الدولة العثمانية حتى نهاية القرن السـادس عشـر، دولة مرهوبة الجانب، حيث نجحت بفرض هيمنتها السـياسـية والعسـكرية على مسـاحات واسـعة من أوربا وآسـيا وأفريقيا، معتمدةً بصورة رئيسة على قوتها العسكرية، إلا أن هذه القوة شهدت تدهوراً كبيراً في القرنين السابع عشـر والثامن عشـر، وقد بلغ ضـعف السـلطنة العثمانية ذروته في القرن التاسـع عشـر الميلادي، فأصبحت محط أنظار الدول الطامعة بأراضيها.

أما فرنسا، فقد شهدت اندلاع الثورة الفرنسية، التي أثرت على العلاقات الفرنسية مع القوى الأوربية التي خشـيت من مبادئ الثورة وانتشـارها، وبصـورة خاصـة بعدما حاول القادة الجدد نشـر مبادئ ثورتهم خارج حدود فرنسـا، وهذا ما أدى إلى قيام تحالف أوروبي ضـدها، جعل فرنسـا تعيش أزمة داخلية، وهذا ما دفع فرنسا للتقارب مع الدولة العثمانية لضمان بقائها على الحياد، إلا أن علاقات

الجانبين ما لبثت أن شـهدت تراجعاً كبيراً مع بروز الأطماع الفرنسـية في أملاك الدولة العثمانية، وبالتالي فإن العلاقات الفرنسية– العثمانية لم تستمر بالوتيرة نفسها، بل شهدت علاقتهما فترات من الحروب والعداوة والصلح والتحالف بما يتلاءم مع مصالح فرنسا السياسية والعسكرية والاقتصادية في أراضي الدولة العثمانية.

- **أهمية البحث:** يعود سبب اختيار البحث إلى إيضاح العلاقات القائمة بين الدولة العثمانية وفرنسا، تلك جرت في مرحلة ضـعف الدولة العثمانية، فتجلت فيها أطماع الدولة الفرنسية بممتلكات الدولة العثمانية بكل وضـــوح، لذلك كان لابد من الحديث عن تلك العلاقات في القرن التاســع عشــر الميلادي بنواحيها السياسية والعسكرية والاقتصادية كافة، في ظل وجود حكام وسلاطين ضعفاء، وقد ســاهم هذا الأمر في ضــياع هيبة الدولة العثمانية، وجعل دول أوروبا تتصــارع فيما بينها للسيطرة على أملاكها، بهدف تقسيم الإمبراطورية العثمانية وإنهائها.
- **منهج البحث:** اعتمد البحث في دراسـته على المنهج العلمي المتبع في الدراسـات التاريخية، وهو المنهج الوصـفي: القائم على الدراسـة الوصـفية في دراسـة أحداث المرحلة، وعلى المنهج التحليلي: القائم على تحليل **تلك الأحداث** وفق منهج علمي مدروس، وقد اسـتعين بعدد من المصـادر التي عاصرت المدّة المدروسة، والمراجع التي ساهمت في إغناء البحث بالمعلومات المهمة، مع الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي من حيث دقة اللغة، وحسن التعبير وسهولة الأسلوب.

الفصل الاول

أولاً: الأطماع الفرنســية في أملاك الدولة العثمانية: تعددت وجوه الرغبة الفرنســية في احتلال أملاك الدولة العثمانية، وكانت بدايتها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ومستمرة طيلة القرن التاسع عشر الميلادي ، ومن أهم تلك الأطماع:

1- الحملة الفرنسية على مصر والشام (1798-1801م): شنت القوات الفرنسية هجوماً كبيراً على مصـــر، أرادات عبرها تحقيق عدد من الأهداف، منها: الانتقام من المماليك لاعتدائهم المتكرر على التجار الفرنسـيين في مصـر وإرهاقهم بالمطالب المالية ومصـادرة أموالهم وتجارتهم، وتحويل مصـر إلى مسـتعمرة فرنسـية تكون فاتحة لتأسـيس الإمبراطورية، يزحف منها نحو الهند

والقسطنطينية. (عبد العزيز، زينب: مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيس، مكتبة ستار، المنوفية، ، 1998م، ص18).

والرغبة الفرنسية في إرضاخ الإنكليز في الشرق لهم، والعمل على تدمير تجارتهم. (كان من البديهي أن يفضي الاستيلاء على مصر إلى ضياع المستعمرات الانكليزية في الهند، وأنه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في موانئ إيطاليا ومالطة والاسكندرية، صار البحر المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية. انظر: صبري، محمد: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996م، ص24–25)، فضلاً عن توتر العلاقات الفرنسية– الأوروبية بعد الثورة الفرنسية.(ياغي، اسماعيل أحمد: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1997م، ص204)، فسيطرت على الإسكندرية والقاهرة، إلا أن حكومة الباب العالي لم تقم بالرد على هذه الاعتداءات، وإنما اكتفت بالتنديد عن طريق سفيرها في باريس، وسفير فرنسا في استانبول، ولعل موقف الدولة العثمانية يرجع إلى أزمتها المالية والسياسية التي كانت تعاني منها.(أرفاقي، سلمى: الصراع الدولي في منطقة البحر المتوسط خلال الحمة الفرنسية على مصر 1798م وأوجاق الغرب (دراسة وثائقية)، المجلة الأكاديمية العالمية المحكمة، ج11، العدد22، 2018م، ص55).

ومع دخول فرنسا الأراضي المصرية، بدأت القوات الفرنسية تعد حملة لشن هجوم على بلاد الشام للسيطرة عليها، ثم الوصول إلى أراضي الدولة العثمانية، فبدأت القوات الفرنسية في عام 1798م، الزحف نحو بلاد الشام وسيطرت على العريش وغزة ويافا بعد حصار شديد، وقامت بإعدام حاميتها، وحاصرت القوات الفرنسية مدينة عكا.(الجميل، سيار: تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م، ص307)، فنصبت المتاريس حولها وحفرت الخنادق حولها، وضُرِبَت بالمدافع والقنابل، وحاصرتها القوات الفرنسية لمدة شهرين دون نتيجة تذكر.(عودة، محمد عبد الله والخطيب، إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للطباعة والنشر، عمان، د1989م، ص44)، مما أجبرهم على الانسحاب، ويرجع السبب في صمود عكا إلى مقاومة أهلها، والمساعدة التي قدمها الأسطول الإنكليزي إلى الأهالي عبر البحر.(شبارو، عصام محمد: المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني، دار التضامن، بيروت، 1992م، ص72)، فضلاً عن انتشار مرض الطاعون بين الجنود الفرنسيين ما أجبر الحملة على العودة إلى مصر.(لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيف البستاني، دار التقدم، موسكو، د.ط، د.ت، ص53).

كان التردد هو السمة الغالبة على الموقف العثماني من الحملة الفرنسية، إلا أنها لم تقم بأي إجراء تجاه الغزو، لكن نشاط سفيري كلّ من بريطانيا وروسيا في استانبول دفع السلطنة العثمانية باتجاه التصعيد، وقد بلغ الأمر ذروته عندما نجحت القوات البريطانية في تدمير الأسطول الحربي الفرنسي في خليج أبي قير في 1798/8/1م.(عودة والخطيب: تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص68)، وهذا ما دفع السلطان العثماني سليم الثالث(1789–1807م)(*)(بيهم، محمد جميل: أوليات سلاطين تركيا المدنية والاجتماعية والسياسية، مطبعة العرفان، صيدا، د.ط، 1931م، ص41–43). للاتفاق مع بريطانيا على التعاون لإخراج الفرنسيين من مصر، فأعلن في 1798/9/1م الحرب على الدولة الفرنسية، وقام بسجن السفير الفرنسي والعاملين معه في استانبول، وانتزعت ممتلكات الفرنسيين وبيعت، وعومل رعايا الدولة الفرنسية كأسرى حرب، وفي 1798/9/13م أصدر السلطان سليم الثالث بياناً جاء فيه: "... منذ بداية الثورة الفرنسية احتفظت الدولة العثمانية بعلاقات الصداقة مع فرنسا، كما أنها لم تتوقف عن إظهار موقف الحياد الإيجابي، رغم محاولات الدول الأوروبية المتحالفة، ما دفعها إلى قطع علاقاتها مع فرنسا...، ولم تتخذ أي إجراء إيجابي لصالح القوى المتحالفة... وكم كان هذا الحياد مفيداً لفرنسا في فترة حروبها، وبعد وصول خبر الحملة الفرنسية على مصر، استدعينا المكلف بأعمال فرنسا روفين، لكي يقدم توضيحات، لكنه أجاب، وقال: بأنه لا يعرف شيئاً حول الموضوع...، وحتى السفير العثماني بباريس سعيد علي أفندي طلبنا منه توضيحات حول الموضوع مع حكومة الإدارة...، وعندما التقى سعيد علي أفندي مع تاليران *

*ولد عام 1762م وقتل عام 1808م، حكم حوالي 19 عام، شـــرع بتجنيد الجيش العثماني على النظام الأوروبي، أعلن الحرب على بريطانيا ممالأة لفرنســا ورد الأسـطول البريطاني عن الآسـتانة، كان مصـلحاً كبيراً أثار ضـغينة علماء الدين، وحســبت له روســيا وبريطانيا الحســاب، خلع عن الحكم وقتل بتهمة الكفر وذلك لقيامه بالإصــلاح المدني.

- تاليران / سياسي ورجل دين فرنسي ولد في باريس اصبح رئيس الكنيسة الدستورية المؤيدة الثورة الفرنسية اصبح وزيرا للخارجية الفرنسية أيام الملك لويس الثامن عشر بعد سقوط نابليون قام بدور مهم في مؤتمر فيين ومعاهدة باريس 1814–1815م عين ســـفيرا لباريس في لندن بين عامي 1830–1835م . www.almarefa.org ,

أوضح له هذا الأخير أنه لا توجد أي حملة ضد مصر، بل أكد له أن أسطول بونابرت(*)(أبو شبكة، إلياس: تاريخ نابليون بونابرت 1769–1821م، مؤسسة هنداوي، وندسور، ط2، 2020م، ص14– 176).

كان متوجهاً نحو مالطة...، إن مسألة إخلاء مصر تهم كل المسلمين دون استثناء، لذلك لم يبق أمام الدولة العثمانية إلا أخذ السلاح لمواجهة الفرنسيين، الذين تجرؤوا على غزو إحدى ولاياتهم..." (حسنة، كمال: العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1798–1807م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص107–108).

وتعزيزاً لموقف السلطان في مواجهة فرنسا عقد في1798/12/23م معاهدة دفاعية مع الإمبراطورية الروسية، ومن أهم بنودها السماح للسفن والبوارج الحربية الروسية بالمرور في المضائق تحت حماية العثمانيين للوصول إلى البحر المتوسط، وإمكانية وصولها إلى مختلف موانئ الإمبراطورية، وتعهدت الدولة العثمانية بالابتعاد عن تعرض السفن الروسية للقرصنة في البحر المتوسط، وتكون مدة المعاهدة ثماني سنوات.(أرفاقي: الصراع الدولي، مرجع سابق، ص56)، لتنضم بريطانيا فيما بعد إلى التحالف العثماني– الروسي في سنة 1799م، وبعد أن أكملت الدولة العثمانية تحالفاتها الدولية، جهزت جيشاً ضخماً لإرساله إلى مصر.

وفي أيلول /1799م بعث كليبر إلى الصدر الأعظم العثماني يبدي رغبته بعقد صلح معه، فجرت مفاوضات عثمانية– فرنسية، ما لبثت أن تدخلت بها بريطانيا، أبلغ كليبر بأن الدولة العثمانية عاجزة عن قبول الصلح مع فرنسا دون موافقة الدول المتحالفة معها، وبالفعل فقد سارع الفرنسيون لإجراء محادثات مع الإنكليز، للتوسط لدى الصدر الأعظم، وانتهت بتوقيع اتفاق فرنسي عثماني، في 1800/1/24م، نصّ على انسحاب القوات الفرنسية من الصالحية بعد عشرة أيام من التصديق على الاتفاقية، وإخلاء القاهرة بعد شهر، وانسحاب القوات الفرنسية إلى الإسكندرية والرشيد وأبي قير، بانتظار السفن العثمانية التي سوف تقل القوات الفرنسية إلى بلادهم، وبالمقابل تعهد الأتراك بنقل القوات الفرنسية بعتادهم ومتاعهم إلى فرنسا، مع تقديم نحو مليوني فرنك ليعيش

* ولد نابليون عام 1769م في جزيرة كورسيكا، وفي عام 1887م تخرج من المدرسة الحربية ملازم ثانٍ، وانخرط في فرقة المدفعية، ومع اندلاع الثورة الفرنسية انحاز نابليون إلى صفوفها، وقاد حملات عسكرية عديدة خلال الثورة، حكم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر بصفته قنصلاً، ثم بصفته إمبراطوراً في القرن التاسع عشر، وبعد استقرار الأمر للثورة قاد حملة عسكرية نحو مصر لتهديد الطريق التجاري لبريطانيا نحو الهند، لتنطلق بعدها الحروب النابليونية، ويسمى بقاهر أوروبا.

الفرنسيون في مصر ريثما يغادرونها.(الحنفي، يسرى محمد عبد الهادي: أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في شبه جزيرة العرب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001م، ص79-82)، فتحرك الجيش نحو الأراضي السورية بقيادة محمد باشا، وبالفعل نجح الجيش العثماني بدخول القاهرة، لكنه لم يبق طويلاً بها، إذ سرعان ما هاجم الفرنسيون القاهرة، وأجبروا الجيش العثماني على الخروج منها ولاحقه حتى حدود سورية وذلك في1800/3/1م، لكن قتل الجنرال كليبر وتولي الجنرال مينو قيادة الجيش الفرنسي شجع الدولة العثمانية على إعادة تشكيل قواتها، وأرسلت جيشاً جديداً نحو القاهرة ونجحت بالاستيلاء عليها في1801/5/27م، وبقيت الإسكندرية بيد القوات الفرنسية حتى 1801/9/2م، عندما استسلم الجنرال مينو وقواته، وأجبرت القوات الفرنسية على الجلاء من مصر، وذلك في تشرين الأول/1801م(حسنة: العلاقات العثمانية- الفرنسية، مرجع سابق، ص120)، وفي عام 1802م عادت مصر إلى تبعية الدولة العثمانية. (حراز، السيد رجب: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (1517-1882م)، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1970م، ص151).

2-**الثورة اليونانية وموقف فرنسا منها:** سعت الدول الأوروبية لتجزئة الدولة العثمانية من الداخل، عبر إثارة الفتن الدينية، وإشعال الثورات ضد السلطة المركزية، وتقديم الدعم المالي والمعنوي بكل صوره، لذلك عملت على تفجير ثورة اليونان، وسعوا لتأسيس جمعيات سرية داخل بلاد اليونان، بهدف محاربة الدولة العثمانية، وإحياء الإمبراطورية البيزنطية القديمة، لتكون تلك الجمعيات تحت إدارة البطريركية الأرثوذكسية في الآستانة، وقد انضم الكثير من رجال الدين إليها.(شاهين، ثريا: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة: محمد حرب، دار المنارة للتوزيع والنشر، جدة، ط1، 1997م، ص56-57)، فامتدت الشبكات السرية لتلك الجمعيات في أنحاء بلاد اليونان وخارجها، وأعلن عن الثورة في عام1821م، وقد نجحوا خلال ثلاثة أسابيع من السيطرة على كامل البلاد. (حسنين، إبراهيم: سلاطين الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، دار التعليم العالي، الإسكندرية، ط1، 2014م، ص431-432).

وترجع أسباب الثورة إلى أمور عدة، منها: تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليونان بعد تردي المحاصيل الزراعية. إضافةً إلى الظلم السياسي الذي تعرض له الأغلبية المسيحية في ظل السيطرة

العثمانية.(طومسون، عمر: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853–1855م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993م، ص6–7)، وتنامي الشعور القومي لدى اليونان للتحرر من السلطنة العثمانية، وتفشي الفساد الإداري المتمثل في كثرة الرشاوى وعدم وجود ضوابط تحفظ حق الشعب اليوناني في التمتع بالمواقع الإدارية والسياسية المهمة.(الطائي، حسن عبد علي: روسيا وحرب القرم1853–1856م، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 22، العدد الرابع، كانون الثاني، 2015م، ص1635).

عملت الدولة العثمانية على القضاء على التمرد اليوناني، فقامت بعدة أفعال، منها: إعدام بعض قادة الثورة الذين لعبوا دوراً كبيراً في قيامها وأحداثها أو قدموا أي شكل من الدعم للثوار.(شاهين، ثريا: دور الكنيسة، مرجع سابق، ص73–74)، وسارع السلطان لطلب العون من والي مصر محمد علي باشا(*)(الأيوبي، إلياس: محمد علي، دار هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014م، ص9–18. وبيضون، جميل وأخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر، إربد، ط1، 1991م، ص78–80).

الذي نجح بتأسيس جيش وأسطول حديث، فسارع محمد علي إلى قبول مساعدة الدولة العثمانية، فتحركت القوات المصرية عام 1824م، للقضاء على الثورة اليونانية، فاستولت على جزيرة كريت والمورة عام 1825م، وأحرز الكثير من الانتصارات على القوميين اليونان. (مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م، ج2، ص42).

وكان لتدخل محمد علي دورٌ في إثارة أوروبا فتحولت الثورة اليونانية إلى حرب دولية كبرى، ففي عام 1826م وجه القيصر الروسي إنذاراً للدولة العثمانية، أجبر السلطان العثماني على توقيع اتفاقاً مع روسيا منحها فيها امتيازات تجارية في البحر المتوسط، والسماح لسفنهم في العبور بحرية

* ولد في قولة جنوب إقليم مقدونيا في عام 1769م، كان والده رئيس خفر الطرق في بلاده، توفي والداه وهو صغير في السن، أرسل إلى مصر مع الحملة العسكرية العثمانية التي هدفت لاستعادة مصر من الفرنسيين، وسرعان ما لمع نجمه وأصبح قائداً لإحدى كتائب الحملة، تألق نجمه مع تمرد الجنود على خسرو باشا، ومع تعيين خورشيد باشا والياً على مصر، ارتكب عسكره الكثير من المفاسد، مما دفع زعماء الشعب على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي مكانه، وذلك في عام 1805م، فصدر قرار سلطاني بذلك، سعى محمد علي إلى التخلص من المشكلات الداخلية والخارجية التي اعترضته، كما عمل على تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والعسكري في مصر.

نحوه، وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا وفرنسا فوقعتا في عام1827م معاهدة مع روسيا، اتفقت فيها الأطراف الثلاثة على منع هيمنة العثمانيين على اليونان، مقابل دفع هؤلاء لضريبة الجزية للدولة، وانتخاب اليونانيين حكومة لهم، واسترجاع الأراضي اليونانية من العثمانيين.(الطائي، حسن عبد علي: روسيا وحرب القرم، مرجع سابق، ص1636).

رفض السلطان لبنود الاتفاق الثلاثي، واتفقت تلك القوى على الضغط على السلطان ووالية محمد علي للرضوخ لمطالبها، فأرسلت اساطيلها إلى السواحل اليونانية عام1827م، ونجحوا بحصار الأسطولين المصري والعثماني، ثم تحطيمهما، ما أجبر السلطان على توقيع استقلال صربيا، ومنحت اليونان استقلالاً ذاتياً بموافقة السلطان وبحماية القوى الأوروبية، وبذلك فقد كانت أول دولة مستقلة خرجت عن سيطرة الإمبراطورية العثمانية.(حاطوم، نور الدين: تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الأوروبية)، دار الفكر، دمشق، (5 أجزاء، ج1)، ط2، 1979م، ص372-389)، وبذلك لعبت فرنسا دوراً مهماً في حرب الدولة العثمانية ضد اليونان، فكان هذا أحد عوامل تردي العلاقات بين الجانبين.

3- الاحتلال الفرنسي للجزائر: دخلت القوات العثمانية إلى الجزائر بعد استنجاد الجزائريين بالدولة العثمانية[*](العسلي، بسام: خير الدين بربروس والجهاد في البحر (1470-1547م)، دار النفائس، بيروت، ط1، 1980م، ص93) ، التي كانت تحت قيادة السلطان سليم الأول (1512-1520م)[*](كواترت، دونالد: الدولة العثمانية 1700-1922م، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان،

* أرسل عروج للسلطان سليم الأول هدية رمزية، وأرفق مع الهدية رسالة شرحت للسلطان ما يتعرض له مع أخيه خير الدين بربروس من الصعوبات في جهادهما لإنقاذ المسلمين من الحملات الإسبانية على المغرب، فتقبل السلطان الهدية، وأرسل إليه 14 سفينة محملة بالمقاتلين وكميات كبيرة من السلاح والذخيرة، وهذا ما ساعد على رفع الروح المعنوية للمجاهدين.

* بدأ السلطان سليم عهده بالتوجه نحو الشرق، فنجح في التغلب على الدولة الصفوية في موقعة جالديران 1514م، إذ شكل الصفويين العدو الأكبر للعثمانيين في الشرق، ثم توجه نحو بلاد الشام 1516م، ومصر فقضى على الدولة المملوكية، وسيطر على القاهرة 1517م، وأصبحت منطقة الحجاز تابعة للسلطة العثمانية 1517م.

الرياض، ط1، 2004م، ص62–63)، الذي وافق على مساعدتهم وأصبحت بذلك الجزائر ولاية عثمانية، قام السلطان بالقضاء على الفوضى الداخلية التي سادت في أغلب مناطق الجزائر.(المشهداني، مؤيد محمود محمد ورمضان، سلوان رشيد: أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518–1530)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مج5، ع 16، 2013م، ص415)، وقد عرفت العلاقات الجزائرية– العثمانية تردياً كبيراً، ويرجع ذلك إلى سياسة الأتراك في الجزائر، والمتمثلة في إبعاد الجزائريين عن الحكم، وانفراد العثمانيين بجميع المناصب، و تحكمهم في النشاط السياسي والاقتصادي في البلاد، فأصبح أغلب السكان المحليين مهمشين، ولعل اعتماد العثمانيين على هذه السياسة، لرغبتهم في الحفاظ على امتيازاتهم داخل الجزائر.(سويلم، خديجة: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني (ثورة ابن الأحرش نموذجاً)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غارداية، 2014–2015م، ص51).

فأدت السياسة العثمانية إلى اندلاع عدد من الثورات لمواجهة الحكم العثماني، وعلى الرغم من أنها لم تحقق هدفها في القضاء على الحكم العثماني في الجزائر، إلا أنها حققت عدد من النتائج أهمها إضعاف سلطة العثمانيين، ومهدت الطريق لسقوط الجزائر في يد الفرنسيين، وهذا ما أدى إلى العديد من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية، وقد حاول الأتراك تعويض الخسائر، بفرض ضرائب باهظة على السكان، ما أثار تذمر السكان، وزيادة حدة العداء بين الجانبين.(فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ص٨٠).

على آية حال فقد عانت الجزائر من الضغوط الأوروبية عليها في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[*] (الجيلالي، عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، مطبعة دار الأمة، الجزائر، د.ط، 2017م، ج3، 319ص–324) ، وذلك بهدف القضاء على الجهاد البحري في البحر المتوسط، وقد انتهى ذلك بحصار فرنسا للجزائر عام 1827م، وكانت حجتها في ذلك رد الاعتبار للشرف الفرنسي الذي

* تمثلت هذه الضغوط من خلال مؤتمري فيينا1815م وإكس لا شابل1818م، وفيهما اتفقت الدول الأوروبية على إلغاء تجارة الرقيق مع شمال أفريقيا، والقضاء على القرصنة.

أهين في حادثة المروحة[*](زروال، محمد: العلاقات الجزائرية- الفرنسية (1791-1830م)، مطبعة دحلب، الجزائر، د.ط، 1994م، ص83-85)، وقد انتهى الحصار بقبول الداي شروط الدولة الفرنسية، والمتمثلة بـ: إرسال وفد حكومي جزائري إلى باريس للاعتذار، والتعهد بإلغاء القرصنة والرق، والقبول بسيطرة فرنسا على الجزء الساحلي من عنابة إلى حدود تونس، وحق احتكار صيد المرجان مقابل 17 ألف فرنك لا تزيد إلا بعد موافقة فرنسا، وتحتل القوات الفرنسية مدينة الجزائر وحصونها لضمان تنفيذ هذه الشروط، فدخلت قوات الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر في عام 1830م.(فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص190-191)، لتبدأ بعدها المساعي العثمانية لاسترداد الجزائر من الاحتلال الفرنسي، فانقسمت مساعيها إلى قسمين رئيسيين:

أ- **المساعي السياسية:** قدم مترجم السفير الفرنسي في استانبول، الكونت قيبومينو في أوائل شهر آب ١٨٢٧م مذكرة إلى الباب العالي بضرورة تأديب الحكومة العثمانية لوالي الجزائر الداي حسين، جاء فيها:"... وحيث أن الداي قد زاد من تعدياته السابقة بتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب إمبراطور فرنسا، اضطر لطلب ترضية علنية، مهدداً بإعلان الحرب في حال رفض طلبه، إلا أن طلبه قد رفض وعليه فالحرب محققة".(كوران، آرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، د.ط، 1970م، ص39). وكان السفير يعتمد في إعلان حكومته الحرب على الجزائر على البند الحادي عشر من المعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا عام 1740م[*](انظر: زروال: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص١٥١-152).

* وملخص القصة أن للجزائر ديون على فرنسا، من تجارة القمح، وفي 1927/4/29م زار القنصل الفرنسي دوفال الداي حسين حاكم الجزائر لتهنئته بعيد الفطر، فجرى الحوار بين الطرفين حول أسباب تجاهل الحكومة الفرنسية لمسألة الديون، فجاء رد القنصل مستفزاً للداي حسين، مما دفعه لضربه بمروحة كانت بيده.

* نصت المادة 11 من المعاهدة على تقديم الفرنسيين للقراصنة الجزائريين البارود والرصاص والأشرعة وسائر الآلات عند رسوهم في الموانئ الفرنسية، وبالمقابل فإنه على الجزائريين عدم الإغارة على السفن الفرنسية، وأن لا يغيروا على أسرى وأموال التجار.

وفي 1830/8/14م جرى لقاء بين رئيس الكتاب العثماني، والسفير الفرنسي قييومينو وفي أول المقابلة، صرح السفير أن الجزائر أصبحت تحت السيطرة الفرنسية بموجب أصول الحرب، وفي الوقت نفسه أعرب عن رغبة فرنسا في التباحث بهذه القضية مع الدولة العثمانية، نتيجة رابطة الصداقة التي تجمع البلدين، مضيفاً إلى هذا الجانب مذكرته التي تبين نوايا الحكومة الفرنسية المتماشية مع أوامر الدولة العثمانية.(شارفي، رحمة وعتاق، سهيلة: موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال كتاب السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827–1847م) لأرجمنت كوران، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص الدولة العثمانية، جامعة المدية، 2018–2019م، ص79)، حيث احتوت هذه المذكرة على أحد عشر شرطاً، تضمنت الآتي: المادة الأولى: إن الجزائر ستسلم للسلطان بسيادة مطلقة، والمادة الثانية: إن المنطقة الممتدة من حدود تونس حتى سلسلة الجبال المنتهية في رأس بوجاروني هي التي ستبقى بيد فرنسا، المادة الثالثة: إن فرنسا ستتخلى عن تعويضات الحرب، وفي المادتين الرابعة والخامسة تصبح الجزائر ميناءً تجارياً من دون أن تملك سفناً حربية، المادة السادسة: يشترط إرسال باشا عثماني إلى الجزائر لمدة خمسة أعوام ويوجد تحت تصرفه عساكر نظامية، المادة الثامنة: على الدولة العثمانية دفع ديون الحكومة السابقة، المادة التاسعة الاعتراف لفرنسا بامتيازات عدة في الجزائر، المادة الأخيرة: إن فرنسا لن تخرج من الجزائر قبل تحقيق الدولة العثمانية لهذه الشروط.(كوران: السياسة العثمانية، مرجع سابق، ص62)، فإن وافقت عليها الدولة العثمانية، ففرنسا ستعيد الجزائر إلى الدولة العثمانية بحكم الروابط الإسلامية. رفضت الدولة العثمانية المذكرة، وأظهرت عدم شرعية تصرف الحكومة الفرنسية، كونها لم تبلغ الدولة العثمانية قبل إعلان الحرب، كما تقرر عقد اجتماع برئاسة الصدر الأعظم ووزير الحربية، قرر فيه المجتمعون عدم التدخل الفعلي في الخلاف الناشب بين فرنسا وولاية الجزائر، ولكن في الوقت نفسه اتُفق على إعداد صيغة الجواب الذي سيعطى للسفير الفرنسي في حال إرسال مترجمه، وتم تكليف وزير البحرية بكتابة رسائل إلى خليل أفندي لفهم أساس هذه المسألة، باشر خليل أفندي بإرسال الكتاب الذي تسلمه من أمين الجزائر في 1827/8/28م إلى وزير البحرية مطالباً فيه تقديم المعلومات بكل تفاصيلها للدولة العثمانية، وبعد الاطلاع على مضمون هذا الكتاب أقرت الدولة العثمانية أن تلتزم الصمت إثر حدوث انقلاب في فرنسا وهروب الملك الفرنسي، وشددت الدولة

العثمانية على عدم فتح ملف القضية الجزائرية مع السفير الفرنسي إلا بعد انتهاء الانقلاب(*)(شارفي وعتاق: موقف الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص82).

وفي الوقت نفسه أرسل الداي حسين رسالة إلى الصدر الأعظم يشرح له فيها الأسباب الحقيقية للخلاف الفرنسي- الجزائري، وبهذا فقد بذلت الدولة العثمانية جهوداً دبلوماسية للحد من تأثير الحملة الفرنسية على الجزائر، لكن تباطؤ رد فعلها كان ناجماً عن حدوث انقلاب في فرنسا، وتأملت بتدهور أوضاعها، ولكن هذا التأخير أكد للجزائر وفرنسا أن الدولة العثمانية غير قادرة على إيجاد حل جذري للمشكلة بينهما.(كوران: السياسة العثمانية، مرجع سابق، ص40-41)، ولعل العامل الأساسي الذي أعاق الدولة العثمانية من التدخل إلى جانب ولاية الجزائر التابعة لها أمام الخطر الفرنسي هو انشغالها بمشاكلها الداخلية الأكثر أهمية، كثورة محمد علي باشا في مصر، والصعوبات الماثلة أمامها في سورية ولبنان.(مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج2، ص44)، وضعف قوتها العسكرية، لذلك اختل ميزان القوى العسكرية الدولية، وأصبحت الدولة العثمانية حامية المسلمين في حالة ضعف وتقهقر.(عمار، عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص111).

وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة العثمانية لم تمتنع عن محاولاتها المتكررة لحل القضية الجزائرية، فقد ظهرت أول مبادرة قام بها حمدان خوجة عندما بعث برسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م)(*)(آصاف، عزتلو يوسف بك: تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م، ص116-119) في1833/8/16م يندد فيها بسكوته عن عدم استرجاع الجزائر فجاء فيها: "...إن عبدكم يترجاكم أن تنقذوا العباد من هذه المصيبة، ولتعلموا يا صاحب السمو أن الله ورسوله قد أوصيا أن نكون محبين للخير وطيبين، إن سلطاننا يعلم أنه المسؤول عن هذه البلاد، وعليه فإننا نطلب منكم أن تهتموا بمصير الأمة

* أطاحت الثورة الفرنسية بحكم الملك شارل العاشر، وتولي لويس فيليب حكم البلاد. انظر: شارفي وعتاق: موقف الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص82.

* ولد عام 1778م، حارب أصحاب الفتن والشرور، وعمد إلى إدخال الفنون الحربية إلى جيشه، وفي عهده استولت فرنسا على الجزائر عام 1831م، وجرت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية عام 1823م، كما أعلن محمد علي الثورة على الدولة العثمانية عام 1826، واستولى على الشام 1830م.

الإسلامية، بهذه البلاد، والتي تبلغ عشرة ملايين نسمة".(التميمي، عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغرب تونس، الجزائر، ليبيا (1816– 1871م)، الدار التونسية للنشر، د.م، ط1، 1972م، ص168–169)، جاءت هذه الرسالة بعد تهدئة الأوضاع التي كانت قائمة نتيجة ثورة محمد علي المصرية التي انتهت بتوقيع معاهدة كوتاهية في1833/8/4م.(الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1989م، ص253)، (وسيتم الحديث عن هذه المعاهدة لاحقاً)، ومن جهة أخرى تعهدت روسيا بالدفاع عن الدولة. وفي 1834/12/18م جرت مقابلة بين السفير العثماني مصطفى رشيد مع السفير الفرنسي دي ريني، وقد قدم السفير مصطفى عبرها مذكرته إلى السفير الفرنسي الذي رفض قبولها، وتحت ضغط من السفير العثماني صرح السفير الفرنسي بموقف بلاده قائلاً: "إن بلاده ترى أن الجزائر لا تدخل في إطار الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت دولة مستقلة يحكمها متمردون"، فرد عليه السفير مصطفى قائلاً: "إن الجزائر تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية، وإن سكانها يعدون من رعايا السلطان". فرد السفير الفرنسي: "أن الثورة التي قامت في فرنسا 1830م بعد احتلال الجزائر قد ألغت كل المعاهدات السابقة مباشرةً". فاعترض عليه السفير العثماني قائلاً: "إنه لا يوجد سفير واحد يجرؤ على التصرف من تلقاء نفسه، ودون موافقة حكومته، وإن كلمة السفير في كل مكان تؤخذ بثقة كاملة، كما أن المذكرة التي سلمتها السفارة الفرنسية 1830م خير دليل على ثبات موقف فرنسا تجاه القضية". (شارفي وعتاق: موقف الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص84–85). ومهما يكن من أمر فقد كانت المماطلة هي السياسة الفرنسية السائدة آنذاك، ما دفع الدولة العثمانية إلى التوجه نحو منحى أخر متمثل بالدعم العسكري للجزائر.

ب– **المساعي العسكرية للدولة العثمانية:** بعد فشل الدولة العثمانية في الطرق الدبلوماسية، رأت أنه لابد عليها أن تسلك طريق القوة، فكانت أولى خطواتها العسكرية: وضع طرابلس الغرب تحت الإدارة العثمانية: بعد رفض الرسائل والمذكرات التي بعث بها السفراء العثمانيون لفرنسا، فرأت أنه لابد من تغيير أسلوب التعامل مع الفرنسيين، فاتجهت نحو استخدام القوة، وأرسلت في أيار من عام 1835م قوة بحرية وصلت إلى ميناء طرابلس الغرب، وبذلك أصبحت طرابلس الغرب تحت الإدارة العثمانية كغيرها من الولايات العثمانية الأخرى، ما سمح لهذه الدولة بالتدخل الفعلي بهذه البلاد والسعي لربط ولاية تونس الفاصلة بين طرابلس الغرب والجزائر بالدولة العثمانية بشكل قوي.(مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص50–51).

ففي 1835/12/1م راجت فكرة في تونس كان فحواها قدوم أسطول عثماني مكون من 6000 مقاتل، لتغيير نظام الحكم في تونس، وذلك بمؤازرة حاكم قسنطينة الجزائرية، الذي سيقوم بهجوم بري على تونس، فاستغلت فرنسا هذا الامر وضغطت على الباب العالي طالبةً منه إبعاد وحدات أسطوله عن المياه الإقليمية التونسية كما تقدم حاكم تونس بطلب إلى فرنسا للدفاع عنه في حال قيام الأسطول العثماني بمهاجمة تونس، وبالفعل فقد تابعت فرنسا تحركات الأسطول العثماني، وحذرت عبر سفيرها في استانبول من التدخل في تونس من طرف أي قوة عثمانية لأن هذا الأمر سيقود إلى قيام فرنسا باحتلال شمال أفريقيا كله، ومع اقتراب الأسطول العثماني من المياه الإقليمية التونسية، سارعت فرنسا إلى استغلال الأمر وجعلت منه ذريعة للتدخل في الشأن التونسي، بحجة أن إلحاق تونس بالدولة العثمانية سيشكل خطراً على ميزان القوة العسكرية في المنطقة.(احميدة، عميراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني، وبداية الاحتلال الفرنسي، مطابع دار البعث، قسنطينة، د.ط، د.ت، ص73–74)، وهكذا انتهت محاولة إلحاق تونس بالإدارة العثمانية لتأمين استرداد الجزائر من الاحتلال الفرنسي بالفشل، وفي 5/ ٨/ 1837م جاء الإعلان الرسمي عن توقيع معاهدة التافنة بين فرنسا والجزائر، فسعت الدولة العثمانية جاهدة لإعاقة هذه المعاهدة، وذلك عندما أرسلت أسطولها إلى تونس، ففي تموز/1837م توجه الأسطول العثماني إلى طرابلس الغرب، فجاء إبلاغ الدولة العثمانية لباي تونس عن حسن نية السلطان له، أما فرنسا فقد قابلت نبأ إقلاع السفن الحربية إلى تونس بإرسال أسطولها إلى الميناء نفسه، وفي هذه الأثناء كان قد وصل الأسطول العثماني إلى طرابلس الغرب، ولم تتمكن الدولة العثمانية من تقديم الدعم لأحمد باي براً من جهة طرابلس الغرب، وذلك لأن الوالي الذي كان قد خلف الطاهر باشا في مارس عام 1837م لم يمتلك القوة والحنكة كغيره.(شارفي وعتاق: موقف الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص94).

إجمالاً يمكن القول إن موقف الدولة العثمانية من احتلال الجزائر كان موقفا مترددا ومتأخراً في البداية، ولكن رغم ذلك قامت بجملة من المساعي الدبلوماسية والعسكرية، غير أن النتيجة كانت سلبية لأنها لم تستطع تحقيق ما كانت تطمح له نظراً لما أصابها من ضعف من جهة، وانشغالها بمشاكلها الداخلية من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

الوقوف مع القوى المعادية للدولة العثمانية: تعرضت الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي إلى عدد من الأزمات الداخلية التي أثرت على وجودها كقوة دولية كبرى، ولعل من أهم تلك الأزمات السيطرة المصرية على بلاد الشام، فما هي أحداث هذه الأزمة؟ وما هو موقف تأثير فرنسا عليها؟

ترجع أسباب الحملة المصرية على الشام إلى أمور عدة، أهمها: – أن حاكم مصر محمد علي يرى أن حدود مصر الطبيعية تقع في جبال طوروس، فأمن الدولة المصرية مرتبط بالشام في ظل عدم الثقة المتبادلة مع الدولة العثمانية، وهذا ما سيجعل منها ساحة المعركة المنتظرة في حال نشوب خلاف مع السلطان. (البدري، محمد عبد الستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2001م، ص94–95)، وبالتالي إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في مصر ومراكز الدولة العثمانية. (عمر، عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517–1952م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 1989م، ص214).

– سوء العلاقات بين محمد علي والسلاطين العثمانيين كالسلطان محمود الثاني(1808–1839م) حيث نتج عن هذه العلاقات السيئة جملة من المواقف والأحداث، منها: قيام السلطان محمود الثاني(1808–1839م)[*] (آصاف: تاريخ سلاطين، مصدر سابق، ص116–119) بإرسال محمد علي إلى شبه جزيرة العرب لمحاربة الحركة الوهابية(1811–1818م) بهدف إضعاف قوتها السياسية والعسكرية وتشتيتها.(الأيوبي: محمد علي، مرجع سابق، ص52–53)، أما السلطان فيرجع عدم ثقته بمحمد علي عندما رفض تقديم المساعدة له في حرب السلطان مع روسيا عام 1828م.(الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص217)، وكان محمد علي قد رأى أنه تحمّل نفقات طائلة وتكبد خسائر فادحة في فترة حرب اليونان، وفقد أسطوله ولم يجنِ شيئاً. ومن هنا فإن العدالة والمنطق تقضيان أن يمنحه السلطان إلى جانب مصر ولاية عكا، لكن السلطان رفض ذلك. (الريس، محمد ضياء الدين: تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة 1774–1924م، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م، ص221)، وبالتالي

* ولد عام 1778م، حارب أصحاب الفتن والشرور، وعمد إلى إدخال الفنون الحربية إلى جيشه، وفي عهده استولت فرنسا على الجزائر عام 1831م، وجرت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية عام 1823م، كما أعلن محمد علي الثورة على الدولة العثمانية عام 1826، واستولى على الشام 1830م.

فقد كان سوء الظن هو السمة الغالبة لعلاقة الوالي مع السلطان. – ادرك محمد علي باشا ان الفوائد التي سيجنيها من سيطرته على بلاد الشام، واستغلال خيراتها الزراعية والصناعية كبيرة جدا وستساعده في تحقيق أهدافه، وتأتي الأخشاب في مقدمة المتطلبات المصرية التي يمكن الاستفادة منها في خدمة القوة البحرية المصرية، ومن المنتجات الأخرى الفواكه والنحاس والحرير والفحم والزيتون والخيول. (سالم، لطيفة: الحكم المصري في الشام (1831–1841م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1990م، ص20)، فضلاً عن امتلاك ذخيرة بشرية يستطيع أن يكوّن منها جيشاً قوياً.(الريس: تاريخ الشرق العربي، مرجع سابق، ص229). إضافةً إلى رغبة محمد علي في استعادة الفلاحين الهاربين من الجندية، فكان هذا الأمر الذريعة المتخذة من محمد علي لشن هجومه على الشام، فطموحه في الاستقلال والتوسع في حروبه وإنجاز المشاريع الاقتصادية والتجنيد الإجباري كل ذلك جعل الأمر شديد الوطأة على المصريين لكثرة ما أخذ منهم من أموال وإجبار الشباب على الخدمة في الجيش وتكليف الألوف من الرجال للقيام بأعمال السخرة، فدفعت هذه السياسة التي فرضتها الدولة المصرية على الآلاف من الفلاحين الهرب نحو الشام.(أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سوريا، د.ن، بيروت، 1929م، ص56).

جهز محمد علي حملة برية– بحرية إلى الشام.(بازيلي، قسطنطين: سوريا ولبنان تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة: يسر جابر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1988م، ص138)' ففي 2/ 1831/11م تقدم الجيش المصري البري والبحري باتجاه فلسطين عبر طريق العريش، سيطر على يافا، ثم زحفت القوات إلى مدينة حيفا التي سلمت دون مقاومة، فجعلها إبراهيم قاعدة لعملياته الحربية، فسيطرت القوات المصرية على المنطقة حتى حيفا خلال أسبوعين أو ثلاثة.(لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص127)، فتوجهت كلا القوتين البرية والبحرية باتجاه عكا، وبدأ إبراهيم باشا بحصارها بتاريخ 1831/11/27م وقاومت هذه المدينة ستة أشهر، حتى سلمت في أيار/1832م وأخذ عبد الله باشا أسيراً إلى مصر، فأصبح الطريق مفتوحاً أمام إبراهيم باشا للتقدم نحو الشمال.(الريس: تاريخ الشرق العربي، مرجع سابق، ص222).

تابعت القوات المصرية تقدمها نحو دمشق، فسيطرت عليها في1832/6/16م، بعد أن خرج الأهالي مرحبين بإبراهيم باشا، وأعلنوا الطاعة والتأييد له.(أبو الفضل، محمد عبد الفتاح:

الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998م، ص176)، ثم استمر في تقدمه حتى وصل حمص.(خانكي، عزيز: الذكرى المئوية لواقعة نزيب (24يونيو 1839–24يونيو 1939م)، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، وندسور، 2021م، ص14)، في الوقت الذي سعى فيه السلطان لإيقاف المد المصري، فعين حسين باشا قائداً للجيش العثماني لمحاربة المصريين، إلا أن طلائع هذه القوات تعرضت لهزيمة أولى في حمص في 1832/7/8م فيما عرف بموقعة الباشوات الثمانية، لتدخلها القوات المصرية.(الإسكندري، عمر وحسن، سليم: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ، 2012م، ص175)، والتي نجحت في دخول حماه وحلب في 1832/7/15م. نجح إبراهيم باشا في إنهاء الصراع لصالحه بعد أن هاجم الأتراك ودحرهم، ثم دخل مدينة انطاكيا التي جعل منها إبراهيم باشا مقراً له[*](خانكي: الذكرى السنوية لواقعة نزيب، مرجع سابق، ص14) في 1832/7/29م،. تاركاً سوريا بأكملها بيد القوات المصرية. (لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص127).

تابع إبراهيم باشا سيره نحو آسيا الصغرى، فجرت معركة قونية بين الجيشين المصري والعثماني، نجح فيها المصريون بأسر قائد الجيش العثماني، وفرّ جنده من المعركة، وبذلك انتهت هذه الموقعة بانتصار القوات المصرية في1832/12/21م.(الإسكندري وحسن: تاريخ مصر، مرجع سابق، ص178)، فواصل إبراهيم باشا تقدمه نحو كوتاهية التي سيطر عليها في عام1833م، وأصبح على مسافة خمسين ميلاً من العاصمة الآستانة، ثم قامت قوة مصرية أخرى بالسيطرة على مغنسيا، وتقدم بعد ذلك نحو أزمير ولم يلق أي مقاومة بها فعزل حاكمها وعيّن أحد أعيانه حاكماً عليها، ولكن تدخل السفير الفرنسي في الآستانة الأميرال روسان Roussin (1832–1839م) بالاتفاق مع السلطان جعل إبراهيم باشا يعيد الحاكم القديم إلى منصبه.(أبو الفضل، محمد عبد الفتاح: الصحوة المصرية، مرجع سابق، ص186–187).

بعد التقدم المصري إلى أبواب العاصمة سارع السلطان إلى إرسال مندوب عنه وهو خليل باشا لإجراء مفاوضات مع محمد علي لإنهاء حالة الحرب القائمة بين الجانبين، فاتفق الطرفان

* استمرت المعركة ثلاث ساعات، وقد بلغ عدد القتلى الأتراك وجرحاهم 2500 مقاتل، غنم المصريون25 مدفعاً وجميع ذخائر ومهمات الجيش العثماني، وبعد المعركة سار الفرسان المصريون بقيادة عباس باشا حفيد محمد علي ودخلوا مدينة الاسكندرونة وغنموا منها 14مدفع.

على توقيع اتفاقية الصـــلح بينهما فدعيت اتفاقية كوتاهية، وذلك في 8/ 4/1833م. (الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص253)، وقد نص الاتفاق على النقاط التالية:

- تنازل السلطان محمود الثاني لمحمد علي عن كامل بلاد الشام، وتعيين إبراهيم باشا والياً على أضنة.
- الاعتراف بحكم محمد علي على مصر والحجاز وجزيرة كريت.
- انسحاب القوات المصرية من الأناضول إلى ما وراء جبال طوروس.

- تعهد محمد علي بدفع ضريبة سنوية للسلطان العثماني وبقاؤه تابعاً له. (آل صالح، عباس عبد الوهاب علي: السياسة الروسية تجاه الصراع العثماني– المصري في مرحلته الأولى (1831–1833م)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد10، العدد3، 2010م، ص269).

عرض محمد علي على السلطان مشروع اتفاق يقضي بإعطائه ولاية مصر وبلاد شبه جزيرة العرب وراثيةً له ولأولاده من بعده، وتكون بلاد الشام حتى جبال طوروس له بقية حياته، لكن السلطان رفض هذا المقترح.(فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981م، ص452)، فعمل الوالي المصري على جمع قناصل الدول الأوروبية في عام1838م ليخبرهم عن رغبته في الاستقلال وفك الارتباط بين مصر والدولة العثمانية، ولكن الدول الأوروبية لم تبدِ تشجيعاً له على ذلك.(عمر، عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ مصر، مرجع سابق، ص219. وخانكي، عزيز: مئة عام على واقعة نزيب، مرجع سابق، ص20)، وقد قابل هذه السياسة المصرية، مساعي عثمانية حثيثة لتحريك بلاد الشام ضد القوات المصرية، عبر استمالة زعماء البلاد ورؤساء العشائر والأعيان لوقوفهم إلى جانبها، وزرع المشكلات أمام الوجود المصري في الشام، وذلك تمهيداً لإخراج القوات المصرية من الشام.(بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1968م، ص246)، لتبدأ بعدها المعركة الكبرى بين العثمانيين والقوات المصرية بالقرب من مدينة نزيب، وفيها نجحت القوات المصرية من تحطيم القوات العثمانية وكبدتها خسائر فادحة كما وقع معسكر قائد الجيش العثماني بيد المصريين.(مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1982م، ص197–198)، وفي أثناء المعركة توفي السلطان محمود الثاني قبل أن يبلغه نبأ انكسار جيشه

في نزيب، وتولى بعده السلطنة ابنه عبد المجيد الثاني (1839–1861م)(*)(آصاف: تاريخ سلاطين، مصدر سابق، ص125–126).

وكان عمره سبعة عشر عاماً، فعيّن بدوره خسرو باشا (1839–1841م) صدراً أعظماً حيث كان الأخير من ألد أعداء محمد علي، وكان لهذا التعيين دورٌ في تسليم الأسطول العثماني للمصريين، ويرجع هذا الأمر إلى وصول أخبار تعيين خسرو باشا صدراً أعظم، المعروف بسوء علاقته مع قائد الأسطول العثماني أحمد باشا، وسارع إلى الإقلاع بالأسطول العثماني إلى مصر وتسليمه لمحمد علي بتاريخ 1839/7/4م، فوصل إلى الإسكندرية في 1839/7/13م وانضم إلى الأسطول المصري، وبقي رابضاً في الإسكندرية حتى توقيع اتفاق الصلح بين السلطان والوالي(*)(خانكي، عزيز: مئة عام على واقعة نزيب، مرجع سابق، ص28).

لعبت فرنسا دوراً كبيراً في تأييد محمد علي في مشروعه التوسعي في بلاد الشام، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تسعى لاحتواء الأزمة بين السلطان والوالي، مستغلة نفوذها التقليدي في مصر، إذ كانت تخشى من عواقب السيطرة المصرية على الشام، والتوغل في الأناضول، وهذا ما سيهدد الدولة العثمانية بالسقوط، وبالتالي سيفتح الباب أمام التدخل الروسي لصالح الدولة العثمانية، وهنا ستضطر فرنسا إلى التدخل لحماية حليفتها مصر، وهذا ما سيضعها في مواجهة مباشرة مع روسيا.(البدري، محمد عبد الستار: المواجهة المصرية– الأوروبية، مرجع سابق، ص106).

فعندما أرسلت روسيا أسطولها الحربي إلى البوسفور سارعت فرنسا إلى تجهيز أسطول بحري أرسلته إلى الدردنيل بقيادة روسان الذي وصل إلى المضيق في 20/1/ 1833م، وأبلغ الباب العالي بأنه سيدافع عن مصالح الدولة العثمانية ضد إبراهيم باشا إذا سحبت الدولة العثمانية طلب المساعدة من روسيا، وفي 21/ 2/ 1833م عقد روسان مع ريس أفندي قائد الأسطول العثماني اتفاقاً يقضي بوقف القتال على أن يعطي لمحمد علي ولاية عكا وطرابلس والقدس

* ولد عام 1823م، وفي عهده منع السفن الحربية من دخول المضائق، كما نجح بحسم المسألة المصرية بما يوافق مصلحة الدولة، وفي عام 1853م اندلعت الحرب الروسية– العثمانية ووقفت الدول الأوروبية إلى جانب الدولة العثمانية وهزمت روسيا، ليتفرغ بعدها السلطان إلى تطوير النواحي الاقتصادية والثقافية في البلاد، قضى في الحكم 22عام.

* كان الأسطول العثماني مكون من 22قطعة بحرية، فانضم إلى الأسطول المصري المكون من 28قطعة بحرية، مكوناً أسطولاً ضخماً من 50 سفينة حربية عليها 30ألف مقاتل و3000مدفع.

ونابلس.(البلخي، علي يوسف: الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831–1840م) من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد19–20، 1985م، ص206)، فرفض محمد علي الاتفاق ووجه إنذاراً للباب العالي بأن إبراهيم باشا مخول بالسلطة المطلقة للحصول على ولاية الشام وأضنة، فغضب روسان وكتب رسالةً إلى وزير الخارجية الفرنسي جاء فيها: "إذا أرادت فرنسا وأوروبا انقاذ السلطنة العثمانية وجب عليها إيقاف محمد علي ولو أدى هذا إلى إعلان الحرب عليه". وعندما طلب الباب العالي المساعدة من روسيا عمل السفير روسان على إحباط خطته، فتقرب من رجاله وطلب منهم إرسال وكيل السفير الفرنسي في الآستانة مع مندوب عن الباب العالي لمقابلة إبراهيم باشا، ومفاوضته على منحه ولاية سورية، وتخفيض الشروط الخاصة بأضنة، وبعد مفاوضات استمرت أربعة أيام حصل الاتفاق على توقيع صلح كوتاهية في1833/4/8م.(الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص256).

ومع اندلاع معركة نزيب بين العثمانيين والمصريين استمرت فرنسا بتأييدها للقضية المصرية وبلغ هذا التأييد ذروته عندما طلب الامبراطور لويس فيليب(1830–1848م)(*)(الكيالي، عبد الوهاب وأخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، د.ت، ج5، ص537–538) من جوزيف تيير(1840–1841م)(*)(www.wikipedia.org) تأليف الحكومة الفرنسية

---

* ولد في باريس عام 1773م، لقب دوق فالوا أو دوق شارتر1785م، ولقب بفيليب ويعني المساواة، عندما انفجرت الثورة الفرنسية عام 1789م انخرط في النشاط الثوري فتولى مركزاً قيادياً في جيش الشمال، التجأ إلى عدد من الدول قبل استقراره في انكلترة (1801–1807م)، ثم أقام في صقلية (1810–1814م)، عاد إلى باريس عام 1817م، ومع اندلاع ثورة عام 1830م عيّن ملكاً على البلاد، اتبع على الصعيد الداخلي سياسة خدمت البرجوازية التجارية، تعرض لعدة محاولات اغتيال وحدثت انتفاضات عدة في عهده، تنازل عن العرش لصالح حفيده الكونت دي باريس ثم التجأ إلى انكلترة حتى وفاته1850م.

* ماري جوزف لويس أدولف تيير، ولد عام 1797م، رجل دولة ومؤرخ فرنسي، كان ثاني رئيس منتخب لفرنسا وأول رئيس للجمهورية الثالثة، إحدى الشخصيات الرئيسية في ثورة تموز 1830م، التي أطاحت بملكية بوربون وشغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات أعوام 1836–1840–1848م، وعندما استولت كومونة باريس على السلطة عام 1871م أعطى تيير الأوامر للجيش لكي يقمعها، وعندما بلغ الرابعة والسبعين من عمره عينته الجمعية الوطنية الفرنسية رئيساً للجمهورية في عام 1871م، وكان انجازه الأبرز تحقيق رحيل الجنود الألمان عن معظم الأراضي الفرنسية قبل موعد رحيلها المحدد، استقال عام 1873م.

في1840/3/1م، وقد عرف عنه تأييده المطلق للقضية المصرية، إذ أعلن في الكثير من أحاديثه عن وقوفه إلى جانب المصريين، فقال: "إن المصلحة القومية الكبرى تقضي بالدفاع عن مصر ومحمد علي".(صبري، محمد: تاريخ مصر، مرجع سابق، ص75)، ولكي تنجح خطته طلب من سفيره في لندن التظاهر بالتضامن مع بريطانيا، ورغبته في تسوية المسألة المصرية، وذلك بهدف اكتساب الوقت لإبرام اتفاق مصري– عثماني في الوقت الذي سعى لعقد اتفاق مباشر بين الباب العالي ومحمد علي، ومن شروطه تنازل الباب العالي عن ولايات مصر والشام لمحمد علي، وهدد بالوقوف إلى جانب محمد علي في أي حرب، كما أرسل إلى محمد علي بأن لا يقبل الشروط الانكليزية بأيّ ثمن، وبعد هجوم الحلفاء على الشام بقي الموقف الفرنسي مؤيداً لمحمد علي، ووجهت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الحلفاء حمّلتهم فيها أسباب وقوع الحرب، وأنهم أقدموا على تنفيذ قرار السلطان بعزل محمد علي.(البلخي، علي يوسف: الموقف الدولي من احتلال محمد علي لبلاد الشام، مرجع سابق، ص212–216)، وبذلك فقد وقفت فرنسا إلى جانب حليفها محمد علي ضد السلطنة العثمانية، وكانت هذه الأزمة بدورها أحد أسباب تردي العلاقات الفرنسية– العثمانية.

اولا: مسار التحالف في العلاقات الفرنسية– العثمانية: ويتمثل هذا الأمر فيما يلي:

1– **حرب القرم (1853–1856م):** نشب نزاع بين الرهبان النصارى (الأرثوذكس والكاثوليك) في عام 1852م بهدف حماية الأماكن المقدسة في القدس، وترجع أهمية هذا النزاع إلى الدعم الذي قدمه قيصر روسيا لمطالب الأرثوذكس، في الوقت الذي أعلن فيه إمبراطور فرنسا نابليون الثالث (1848–1870م)[*] (www.wikipedia.org) وقوفه إلى جانب الكنيسة الكاثوليكية في حمايتها للأماكن المقدسة. (هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789–1950، ترجمة: نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1993م، ص219–220)، فقام القيصر الروسي بإرسال بعثة خاصة الى الآستانة في شباط 1853م، وقد هدفت هذه البعثة إلى إظهار القيصر للرأي العام الروسي بأنه مهتم بالأماكن المقدسة، فضلاً عن فرض الحماية الروسية على الأماكن الأرثوذكسية

* شارل لويس نابليون ابن أخ نابليون بونابرت، تورط بمغامرات طائشة في شبابه، إذ حاول مرتين القيام بثورة في فرنسا وبعد فشلها نفي إلى أمريكا، ولكنه عاد بعد سنين وانطلق من انكلترا، لكنه فشل أيضاً فظل في انكلترا حتى عام 1848م، عندما جرت انتخابات رئاسية، ليترشح لها ويحقق انتصاراً ساحقاً، لكن عقبته الرئيسية أن مدة حكمه أربع سنوات، لذلك لجأ إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وأعيد الاستفتاء فقرر الفرنسيون أن يصبح نابليون إمبراطوراً، ولقب بنابليون الثالث، توفي في عام 1873م.

الدينية في الدولة العثمانية، مستندين في ذلك إلى معاهدة كجك كينارجة الموقعة عام 1774م.(أ.ج. ب. تايلور: الصراع على السيادة في أوربا1848–1918م، ترجمة: فاضل جتكر، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 2009م، ص79).

رفض السلطان العثماني المطالب الروسية، فسعى قيصر روسيا إلى حل هذه المشكلة عبر تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وتوطيد نفوذ روسيا في شبه جزيرة البلقان، وفي المضايق لتحقيق تفوقه وهيمنته العسكرية، اختلفت المواقف الغربية إزاء التوتر الروسي– العثماني، أمّا بريطانيا فإنها سارعت إلى إقناع الباب العالي لشن الحرب، على أمل دحر روسيا والتخلص من منافس لها. كما كانت فرنسا بحاجة الى حرب ناجحة لتوطيد سلطتها في المشرق، والنمسا وبدورها كانت تطمح إلى أن تحقق مكانة مؤثرة في البلقان وإبعاد نفوذ روسيا عنها، لأن ذلك يهدد سلطتها على الشعوب السلافية الخاضعة للإمبراطورية النمساوية. (بيبفانوف، بيوتر وفيدسوف، إيفان: تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة: خيري الضامن ونقولا الطويل، دار التقدم، موسكو، د.ط، د.ت، ص341–342).

بدأت الحرب في 1853/10/1م، عندما نجحت القوات الروسية بالسيطرة على مقاطعتي الأفلاق والبغدان، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا في1853/10/4م، وبدأتها بإطلاق النار على الجنود الروس، فرد هؤلاء بتدمير الأسطول العثماني في ميناء سينوب[*](www.wikipedia.org) في البحر الأسود وإغراقه.(هـ.أ.ل. فشر، تاريخ أوربا، مرجع سابق، ص221)، ونتيجة لذلك سارعت بريطانيا وفرنسا إلى إرسال أساطيلهما الحربية إلى البحر الأسود في آذار/1854م، فدخلتا الحرب الى جانب العثمانيين، مما أجبر روسيا على سحب قواتها، وبدأت قوات الحلفاء بمحاصرة مرفأ سيباستبول[*] منذ آب/ 1855م لتبدأ بالدخول نحو شبه جزيرة القرم، حيث تمكن الحلفاء من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية، خلال معركة القرم فيما عرف بحصار سيباستبول1854–1855م، واستمر لمدة 11شهر. (www.wikipedia.org) اقتحام خطوطها الدفاعية

* يقع في أقصى شمال تركيا من جهة البحر الأسود، وهي مركز محافظة سينوب، وفيها جرت أهم المعارك البحرية بين القوات الروسية والعثمانية، نجح فيه الروس بإغراق السفن العثمانية.

* إحدى مدن في شبه جزيرة القرم، تطل على البحر الأسود، لها أهمية كبيرة في تاريخ روسيا العسكري، تأسست في عام 1783م، عندما قامت روسيا بغزو شبه جزيرة القرم، وأصبحت أهم موانئ الأسطول الروسي، فرض عليها حصار من قبل

والسيطرة عليها، وبذلك أصبحت الإمبراطورية الروسية مهددة بالانهيار، واضطرت معها إلى طلب الهدنة والتفاوض. (بيبفانوف وفيدوسوف: تاريخ الاتحاد السوفيتي، مرجع سابق، ص343–348. ومانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج2، ص135)، ما دفع لعقد مؤتمر باريس في3/30 /1856م، الذي تمخّض عنه عقد معاهدة نصت على النقاط الآتية: حياد البحر الأسود فلا يسمح للسفن الحربية البقاء فيه. وتعهد الأطراف باحترام واستقلال ووحدة أراضي الأمبراطورية العثمانية مع قيام السلطان ببعض الاصلاحات في حكومته. (مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج2، ص139). وتحل الدولة الأوروبية محل روسيا في حماية الأفلاق والبغدان. (علي حيدر سليمان: تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، دار واسط للنشر، بغداد، ، 1990م، ص319). وحرمان روسيا من نفوذها في البلقان، ومنعها من إبقاء سفنها الحربية في البحر الأسود. (مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1982م، ص208–210).

أصبحت روسيا في أعقاب حرب القرم في عزلة خارجية، فقد حرمتها معاهدة الصلح من حق امتلاك أي قوة بحرية على البحر الأسود، كذلك أصبحت حدودها الجنوبية غير محمية، فكان الهدف الأول لسياستها الخارجية العمل على إلغاء الشروط المجحفة التي تضمنتها معاهدة باريس بحقها، ففي عام1870م وزعت الخارجية الروسية مذكرة على الدول الأوروبية توضح فيها أن الأمبراطورية الروسية لا تستطيع أن تلتزم بتنفيذ بنود معاهدة باريس لأن الدول الأخرى خرقتها، ثم تقدمت بطلبها إلى المؤتمر الدولي في لندن عام1871م الذي وافق على الطلب الروسي، وبذلك أصبح بإمكانها أن تعيد إنشاء الحصون على شواطئ البحر الأسود، وتعيد بناء اسطولها البحري.(بيبفانوف وفيدوسوف: تاريخ الاتحاد السوفيتي، مرجع سابق، ص398–399. والتكريتي، هاشم صالح: المسألة الشرقية (المرحلة الاولى1774–1856م)، بغداد، بيت الحكمة، 1990م، ص206–207). كما سعت روسيا إلى التحالف مع المستشار ألمانيا والنمسا، فعقد اجتماعاً ضم الأباطرة الثلاثة في برلين عام 1872م، واتفقوا على المحافظة على الوضع السائد في أوروبا، والعمل معاً لحل مشكلات البلقان، وكبح التوجهات الاشتراكية والثورية، والسعي في سبيل الإصلاح. (هـ،أ.ل. فشر، تاريخ أوربا، مرجع سابق، ص361). كان لتراجع الدولة العثمانية أثراً كبيراً على دول أوروبا، فسيطرة روسيا على الدولة العثمانية يعني تهديد مركز القوى الكبرى في الشرق بأسره، لذلك وقفت القوى الأوروبية ضد روسيا، التي وافقت مرغمة على بنود معاهدة باريس، وهذا يعني من وجهة النظر الروسية حرمانها من جميع مغانم الحرب.

2- **العلاقات الاقتصادية بين العثمانيين وفرنسا:** تعددت المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية، ومن أهمها: المعاهدة الفرنسية- العثمانية عام 1535م، وقد شملت المعاهدة على بنود عدة، منها: حرية الانتقال والمتاجرة للترك في بلاد فرنسا وللفرنسيين في البلاد التركية، على أن لا تجبى أي ضرائب من رعايا أي الفريقين في بلاد الفريق الآخر. وحرية الفرنسيين المتنقلين والمقيمين في البلاد التركية. (عبد الباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1914م، ص24-25). كانت هذه المعاهدة افتتاحية المعاهدات العثمانية، وقد حوت على العديد من البنود (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، فأصبحت تمثل أساس المعاهدات العثمانية اللاحقة والتي استندت عليها الدول الأوروبية في توقيع معاهدات مع الدولة العثمانية. (رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر الميلادي ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007م، ص288).

نشطت التجارة الفرنسية مع الدولة العثمانية منذ عام 1535م، وأدى هذا إلى اتساع النفوذ الفرنسي في الشرق، ومع توقيع اتفاقية عام1740م بين الدولة العثمانية وفرنسا، فتحت بموجبها الدولة العثمانية أبوابها لجميع المسيحيين الذين وفدوا إلى الإمبراطورية تحت حماية العلم الفرنسي، ولم تقتصر النشاطات الفرنسية على الاتفاقيات الثنائية، بل مارست نشاطها التجاري عبر الشركات التجارية التي سوقت بضائعها في أسواق الدولة العثمانية، وساهمت بوجود عدد كبير للجالية الفرنسية فيها، وبالنسبة لتراجمة قناصلها فهم إما من الشرقيين ولهم أسبابهم الدينية، أو من الفرنسيين الأصليين الذين تلقوا دروسهم في باريس ومن ثم في استانبول، ومن خلال ما ورد في إحدى الأوامر السلطانية في عام 1773م فقد تمتع المترجمون ببعض الميزات، كإعفائهم من الخراج والرسوم العقارية.(عثمان: تاريخ ولاية حلب، مرجع سابق، ص43)، وقد توجه الفرنسيون لتعلم اللغة العربية، وذلك بهدف مساعدتهم على التواصل مع سكان الدولة العثمانية.(راسل، ألكسندر وباتريك: تاريخ حلب الطبيعي، تر: خالد الجبيلي، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، ط1، 1999م، مج1، ص250-252)، في سنة 1802م، وبعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر والشام، عادت السفن الفرنسية التجارية لممارسة نشاطها التجاري في الموانئ العثمانية، مقابل دفع 3% ضرائب من قيمة المواد المتاجر بها، ريثما يتم إعادة النظر في المعاهدات بين البلدين، كما أرسل مبعوثٌ إلى

كل من مصـر وطرابلس الغرب والشـام للحصـول على ضـمانات تجارية وأمنية.(أرفاقي: الصـراع الدولي: مرجع سابق، ص61).

شـهدت أوروبا في القرن التاسـع عشـر الميلادي تطوراً مهما في الحياة الاقتصـادية عامةً، وفي المجال الصـناعي خاصـةً، وذلك عبر اكتشـاف الآلات الجديدة التي تعمل على البخار، ما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصـانع الأوروبية وتحسـين كمية ونوعية الإنتاج الصـناعي، وبالتالي البحث عن أسواق لبيع الفائض من المنتجات، لذلك تطلعت تلك البلدان نحو الشرق الذي يمكن أن يشكل أسواقاً استهلاكية كبيرة للصناعات الأوروبية.(الدهيبي، حسين حسن: الدور السياسي للعلماء والأعيان وشيوخ الحرف في مدينة طرابلس الشام (1840–1914م)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصـر، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، قسـم التاريخ، عام 2016م، ص217).

قابل التطور الأوروبي تراجعاً اقتصادياً كبيراً في الدولة العثمانية، كونه اعتمد على الصناعات الحرفية البسيطة وأهمها الحياكة وتربية دودة القز، إذ كان أكثر العمال يتقاضون أجراً بسيطاً لا يسد رمقهم، فكانت تلك الطبقة أتعس الطبقات كونهم يصرفون معظم وقتهم في انتظار موسم القز، وعلى الرغم من تردي الواقع الصناعي لم تعمل الدولة العثمانية أو ولاياتها على تطوير صناعاتها الحرفية، ولم تقم بتطوير واقعها الصناعي تتنافس به مع الواقع الأوروبي الحديث، فضلاً عن منحها لبعض الدول الأوروبية كإنكلترة وفرنسا امتيازات تجارية واسعة، حيث منحت تلك الدول ومنتجاتها وبضائعها تعرفة جمركية أقل، قاد هذا الواقع الصناعي السيء الدولة العثمانية إلى مجموعة قضايا تمثلت بالآتي:

- مزاحمة الصناعة الأوروبية للصناعات الحرفية العثمانية، التي كانت تعتمد على الأيدي العاملة الكثيرة والتكلفة الباهظة لإنتاج السلع الضرورية.
- الضغوط الكبيرة على الحرفيين الذين عجزوا عن الصمود في وجه الصناعات الأوروبية الحديثة.
- غزو المنتجات الأوروبية للأسواق العثمانية، وهذا ما أدى إلى انقراض الكثير من الحرف والمهن التي اشتهر بها العثمانيون لما تحويه من ذوق وفن كالصباغة والحياكة وصنع السلال. (حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحالي، ترجمة: أنيس فريحة، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1959م، ص572).

وقد تحدثت الكثير من الوثائق الفرنسية عن نشاطات التجار الأوروبيين في موانئ الدولة العثمانية، وأوضاع الجاليات الأوروبية فيها، ومضاربات التجار الأوروبيين ضد بعضهم، ومحاولة القناصل الفرنسيين التوفيق فيما بينهم، وجداول بصادرات وواردات الموانئ العثمانية، وأسعار السلع المستوردة والمصدرة وكمياتها ووجهة تصديرها، وهوية السفن التي ترددت على كل ميناء وعددها وحمولتها كماً ونوعاً وسعراً.(حبلص، فاروق: أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس أبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط1، 2007م، ص141-144).

رابعا: الخاتمة

عند التبحر في العلاقات العثمانية- الفرنسية في القرن التاسع عشر الميلادي ، يمكن ملاحظة العديد من النقاط، ومن أهمها:

- دخول الدولة العثمانية مرحلة من الضعف السياسي والعسكري، حيث أصبحت عاجزة عن الدفاع عن ولاياتها وأقاليمها التابعة لها، ما أدى إلى زيادة أطماع القوى الغربية بأملاكها، كما كان لضعف الدولة العثمانية دورٌ في تنوع تحالفاتها الدولية، وهذا ما أثر سلباً على علاقاتها مع الدول الأوروبية.
- إن سياسة فرنسا الخارجية تجاه الدولة العثمانية كانت تعبر عن سيطرة الطرف القوي، والراغب في تحقيق مصالحه الخاصة في ممتلكات الدولة العثمانية، فشكلت فرنسا عدواً رئيسياً للدولة العثمانية في أثناء العمل على تحقيق مصالحها، كما شكلت حليفاً رئيسياً لها في أثناء التهديدات الخارجية التي كانت تتعرض لها الدولة العثمانية من طرف القوى المنافسة لفرنسا.
- شهدت العلاقات الاقتصادية سيطرة فرنسا على الأسواق التجارية العثمانية، بسبب التطور الاقتصادي ودخول فرنسا في التصنيع الحديث، على غرار الدولة العثمانية التي حافظت على صناعاتها التقليدية التي عجزت عن منافسة الصناعات الغربية الحديثة والمتطورة ورخيصة الثمن.

ومن هنا يمكن القول أن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وأنهكها، ساهم في استغلاله فرنسا له بشكل جيد بما يحقق مصالحها الخاصة في أملاك الدولة العثمانية.

خامسا: مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر العربية:

1- آصاف، عزتلو يوسف بك: تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م.

2- طومسون، عمر: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853-1855م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993م.

3- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- الأيوبي، إلياس: محمد علي، دار هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014م.

2- أبو شبكة، إلياس: تاريخ نابليون بونابرت 1769-1821م، مؤسسة هنداوي، وندسور، ط2، 2020م.

3- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سوريا، د.ن، بيروت، 1929م.

4- أبو الفضل، محمد عبد الفتاح: الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998م.

5- الإسكندري، عمر وحسن، سليم: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

6- البدري، محمد عبد الستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2001م.

7- بيضون، جميل وأخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر، إربد، ط1، 1991م.

8- بيهم، محمد جميل: أوليات سلاطين تركيا المدنية والاجتماعية والسياسية، مطبعة العرفان، صيدا، 1931م.

9- التكريتي، هاشم صالح: المسألة الشرقية (المرحلة الاولى1774-1856م)، بغداد، بيت الحكمة، 1990م.

10- التميمي، عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغرب تونس، الجزائر، ليبيا(1816-1871م)، الدار التونسية للنشر، د.م، ط1، 1972م.

11- الجميل، سيار: تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م.

12- حاطوم، نور الدين: تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الأوروبية)، دار الفكر، دمشق، ط2، 1979م.

13- حبلص، فاروق: أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس أبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط1، 2007م.

14- احميدة، عميراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني، وبداية الاحتلال الفرنسي، مطابع دار البعث، قسنطينة، د.ط، د.ت.

15- حسنين، إبراهيم: سلاطين الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، دار التعليم العالي، الإسكندرية، ط1، 2014م.

16- حراز، السيد رجب: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (1517-1882م)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970م.

17- خانكي، عزيز: الذكرى المئوية لواقعة نزيب (24يونيو 1839-24يونيو- 1939م)، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، وندسور، 2021م.

18- رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007م.

19- الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1989م.

20- الريس، محمد ضياء الدين: تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة 1774-1924م، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.

21- زروال، محمد: العلاقات الجزائرية- الفرنسية (1791-1830م)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994م.

22- سالم، لطيفة: الحكم المصري في الشام (1831-1841م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1990م.

23- سليمان، علي حيدر: تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، دار واسط للنشر، بغداد، 1990م.

24- شبارو، عصام محمد: المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني، دار التضامن، بيروت، 1992م.

25- صبري، محمد: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996م.

26- عبد الباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1914م.

27- عبد العزيز، زينب: مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيس، مكتبة ستار، المنوفية، 1998م.

28- العسلي، بسام: خير الدين بربروس والجهاد في البحر (1470-1547م)، دار النفائس، بيروت، ط1، 1980م.

29- عمار، عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002.

30- عمر، عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517-1952م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

31- عودة، محمد عبد الله والخطيب، إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للطباعة والنشر، عمان 1989م.

32- فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

33- الكيالي، عبد الوهاب وأخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، د.ت.

34- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1982م.

35- ياغي، اسماعيل أحمد: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1997م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1- حسنة، كمال: العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1798-1807م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

2- الحنفي، يسرى محمد عبد الهادي: أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في شبه جزيرة العرب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001م.

3- الدهيبي، حسين حسن: الدور السياسي للعلماء والأعيان وشيوخ الحرف في مدينة طرابلس الشام (1840-1914م)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، عام 2016م.

4- سويلم، خديجة: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني (ثورة ابن الأحرش نموذجاً)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غارداية، 2014-2015م.

5- شارفي، رحمة وعتاق، سهيلة: موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال كتاب السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847م) لأرجمنت كوران، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص الدولة العثمانية، جامعة المدية، 2018-2019م.

رابعاً: المقالات العلمية:

1- أرفاقي، سلمى: الصراع الدولي في منطقة البحر المتوسط خلال الحمة الفرنسية على مصر 1798م وأوجاق الغرب (دراسة وثائقية)، المجلة الأكاديمية العالمية المحكمة، ج11، العدد22، 2018م.

2- آل صالح، عباس عبد الوهاب علي: السياسة الروسية تجاه الصراع العثماني- المصري في مرحلته الأولى (1831-1833م)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد10، العدد3، 2010م.

3- البلخي، علي يوسف: الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831-1840م) من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد19-20، 1985م.

4- الطائي، حسن عبد علي: روسيا وحرب القرم1853-1856م، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 22، العدد الرابع، كانون الثاني، 2015م.

5- المشهداني، مؤيد محمود محمد ورمضان، سلوان رشيد: أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1530)، محلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مج5، ع 16، 2013م.

خامساً: المراجع المترجمة:

1- أ.ج. ب. تايلور: الصراع على السيادة في أوربا1848-1918م، ترجمة: فاضل جتكر، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 2009م.

2- بازيلي، قسطنطين: سوريا ولبنان تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة: يسر جابر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1988م.

3- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1968م.

4- حتي، فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي وجبرائيل جبور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1951م.

5- حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحالي، ترجمة: أنيس فريحة، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1959م.

6- راسل، ألكسندر وباتريك: تاريخ حلب الطبيعي، تر: خالد الجبيلي، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، ط1، 1999م، مج1.

7- شاهين، ثريا: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة: محمد حرب، دار المنارة للتوزيع والنشر، جدة، ط1، 1997م.

8- كواترت، دونالد: الدولة العثمانية 1700-1922م، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004م.

9- كوران، آرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

10- لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيف البستاني، دار التقدم، موسكو، د.ط، د.ت.

11- مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م، ج2.

12- هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789-1950، ترجمة: نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1993م.

13- يبيفانوف، بيوتر وفيدسوف، إيفان: تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة: خيري الضامن ونقولا الطويل، دار التقدم، موسكو، د.ط، د.ت.

سادساً: المواقع الإلكترونية

www.wikipedia.org

www.almarefa.org